

الانتقال الديمقراطي في مصر ما بعد الربيع العربي (بحث في محددات الداخل والخارج)

* أ. محمد عبد الرحمن حمد

مستخلص

هدفت الورقة إلى تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة الانتقال الديمقراطي في مصر كما استعرض الورقة الآليات التي تساهم في الانتقال الديمقراطي المنشود ، كالاكتكام إلي شرعية دستور ديمقراطي، والمشاركة السياسية والمواطنة كأساس للحقوق والواجبات ودور مؤسسات المجتمع المدني وأخري في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي من البيئة الداخلية ودور البيئة الخارجية من البيئة العالمية وكذلك الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة بغية الانتقال الديمقراطي المطلوب كما تناول الورقة معوقات الانتقال الديمقراطي من البيئة الداخلية والخارجية وقد تأسست أهمية الورقة أيضا على تناولها لعنصر مهم وجديد يمكن أن يحدث نقلة في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وهو موضوع الثورات العربية الأخيرة في العام 2011 ولما لهذه الثورات من أهمية في العقد الجاري وربما تحدث آثار ايجابية لاحقة في المستقبل .

تأسست الفرضية الأساسية للورقة علي أن الانتقال الديمقراطي في مصر سيبقى شكلياً إذا افتقر عناصر البيئة الداخلية متمثلة في النظام و المجتمع إلي قناعة النخب الحاكمة بضرورة وراهنية الانتقال نحو الديمقراطية وان ذاك الإنتقال الديمقراطي وسيواجه بتعثرات كثيرة إذا افتقر إلي المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للتحوّل الديمقراطي وعلي أساس أن عملية الانتقال الديمقراطي في الأساس هي رهين البيئة الداخلية فلا يمكن للخارج أن يحقق ذلك الانتقال المنشود في مصر وكذلك تأسس الورقة علي جملة من التساؤلات المنبثقة عن المشكلة الورقة، توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالانتقال الديمقراطي من البيئة الداخلية والخارجية ومناقشتها في النموذج المصري .

أخيراً، خلصت الورقة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، إن عملية الانتقال الديمقراطي من البيئة الداخلية هي الأشد تأثيراً في مصر وان مصر تمر بمراحل انتقالية آخذة في الشد والجذب مما أدى إلى تعثرت عملية الانتقال الديمقراطي وقد خرجت الورقة بعدد من التوصيات يتمثل أهمها في أن النهج الديمقراطي هو النهج الأنسب للدولة المصرية في سبيل حل الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

* محاضر بكلية الاقتصاد . قسم العلوم السياسية جامعة القضاة

This paper aims to address many of the theoretical bases and pillars necessary to reflect the process of democratic transition in Egypt , Also, the paper reviewed the mechanisms that contribute to the desired democratic transition, in the activation of tools of Democratic Action of the internal environment and the role of the foreign bodies of the global environment as well as great countries like the United States in order to required democratic transition . The paper also, addressed the obstacles to the democratic transition of the internal and foreign environment. The paper importance is based, also, on its addressing to an important and new component can make a difference in the democratic transition in the Egypt, that is the subject of recent Arabic revolutions in 2011, because of the importance of these revolutions in the recent decade, and the positive effects can take place in the future.

The paper is based on a number of hypotheses. The chief hypothesis of the paper is based on that the democratic transition in Egypt will remain formal if it lack the internal environmental elements represents in system and society and the conviction of ruling elite of the necessity and timely transition toward democracy and that democratic transition will be faced with great obstacles if lack the content able to fuel basic pillars of democratic transition, on basis that the democratic transition in fact is related to internal environment, so, that desired transition Egypt could not be achieved from abroad. The research, also, based on a group of questions emerged from the paper problem, commonly explain the whole connectivity relations between the key aspects that move the democratic transition from internal and external environment and discuss it in model of Egyptian .

The paper concludes to a number of conclusions, most important of them, that the process of democratic transition from the internal environment is the most influential in the Egypt . The Egypt are undergoing transitional stages, pushing and pullin, leading to the stumbled of process of democratic transition in Egypt.

The paper concluded with a number of recommendations, most important of them is that the democratic system is the most suitable system for the Egypt country to resolve the political, economical and social problems.

كلمات مفتاحيه:

الانتقال ، الربيع العربي ، مصر

مقدمة :

تركز الورقة علي تفاعلات البيئة الداخلية في دراسة الثورة المصرية وإمكانية الانتقال الديمقراطي و تستمد الورقة بعضاً من أهميتها من حقيقة أن الديمقراطية في العالم العربي تُعدُّ من أبرز مطالب البيئة الداخلية في محاولة إيجاد صيغة للحكم لأن عنصر المشاركة وموضوع التعددية السياسية والانتقال إلي الديمقراطية لها علاقة مباشرة بالتنمية الشاملة ، كما أن البيئة الداخلية في دولة مصر تعاني من اختلالات كبيرة في مجال الحكم وصيغته وبالتالي أصبح مطلب الديمقراطية من البيئة الداخلية أكثر إلحاحاً في التفعيل على مدى التاريخ المعاصر للدولة المصرية وتتأسس أهمية الورقة أيضا على تناولها لعنصر مهم وجديد يمكن أن يحدث نقلة في

عملية الانتقال الديمقراطي في الدولة المصرية وهو موضوع ثورات الربيع العربي في العام 2011 ولما للثورات من أهمية في العقد الجاري و لاحقة في المستقبل ولاسيما الثورة المصرية .

يتمثل الهم البحثي للورقة في أن دواعي التغيير، ودوافع الإصلاح في الدولة المصرية جاءت نتيجة لمجموعة من المتغيرات والمستجدات المرتبطة بتفاعلات داخلية وأخرى وثيقة الصلة بالانتقالات الإقليمية والدولية كما أن تطبيق روح الديمقراطية لا يعني الاكتفاء بترديد الشعارات والرموز دون النفاذ إلى جوهرها وما يحدث في العالم العربي منذ العام 2011 وحتى 2015 من حراك ثوري يرجع في الأساس في زيادة الطلب الاجتماعي على الديمقراطية والتحرر من الحكم التسلطي الذي جنم علي المنطقة العربية وفي الحالة المصرية. موضع الدراسة .

طوال ما بعد الاستقلال والنتائج الكارثية التي ترتبت علي بقاء تلك الأنظمة التسلطية و لكل ما سبق تصبح إشكالية الورقة في الإجابة علي السؤال الرئيسي التالي هل تتجح المحاولات من الشعب والنظم المصرية ما بعد ثورة 2011 في قيام نظام ديمقراطي في مصر أم هل تؤثر قرارات 30 يونيو 2013 نهاية للانتقال الديمقراطي المنشود عقب ثورة 25 يناير ؟

تهدف الورقة إلى مناقشة الأسس والمرتكزات النظرية من خلال طرح صمويل هنتغتون للانتقال الديمقراطي في البيئتين الداخلية والخارجية للديمقراطية لضمان نجاحها لتشكل بيئة ديمقراطية وكذلك فشلها بمناقشة عوائق البيئة الديمقراطية داخلياً وخارجياً والتي يمكن الاعتماد عليها بالنظر إليها كحالات قياس في الانتقال الديمقراطي في حالة الثورة المصرية والتي يمكن تعميم نتائجها علي الدول العربية وذلك من خلال مدى فعالية النظام والمجتمع المصري علي ضوء واقع البيئة الداخلية والخارجية في الوصول إلى نظام حكم ديمقراطي وعلى اعتبار أن الانتقال الديمقراطي الحقيقي لا بُدَّ وأن يأتي التوجه إليه، ليس فقط من النظام فحسب، بل من أفراد المجتمع كما تشتغل الورقة علي الثورة المصرية التي تمثل النمط الاحلالي في الانتقال الديمقراطي لإبراز وتوضيح نتائج هذه الثورة في تحقيق الانتقال أو التعثر والانتكاس نحو الحالة التسلطية .

أن الورقة تتأسس علي فرضية رئيسية مفادها أن الانتقال الديمقراطي في الدولة المصرية سيبقى شكلياً إذا افتقر قناعة النظام و المجتمع بضرورة وراهنية الانتقال نحو الديمقراطية وان ذاك الانتقال الديمقراطي سيواجه بتعثرات كثيرة إذا افتقر إلى المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للتحوّل الديمقراطي كالمشاركة السياسية والدستور الديمقراطي والحريات الأساسية وقيام مجتمع مدني وتحوّل الديمقراطية إلي قيمة اجتماعية وعلى أساس أن عملية الانتقال الديمقراطي في الأساس هو رهين البيئة الداخلية فلا يمكن للخارج أن يحقق ذلك الانتقال المنشود في الدول العربية .

يشكل منهج تحليل النظم الاقتراب المنهجي للبحث لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، بهدف تتبع جدية النظم السياسية المصرية ، في ترسيخ الانتقال الديمقراطي مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي يتكون منها النظام والمتمثلة بمدخلات النظام، وعملية الانتقال، إضافة إلى المخرجات بالإضافة إلي عديد من المناهج وفي أدواتها المنهجية حاولت الورقة أيضا الإفادة من أدبيات الانتقال الديمقراطي أو علم الانتقال الذي يبحث أسباب الانتقال الديمقراطي و كفيات حدوثه والمسارات التي يمكن أن

يتحرك عبرها الانتقال وما إذا كان يتحرك نحو الترسخ الديمقراطي أم يتجه صوب نهايات أخرى. ضمن المداخل النظرية التي حاولت تفسير الانتقال الديمقراطي وصياغة نظريات سببية تعنتي بتحديد العوامل والمتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال وديمومة الديمقراطية. أفادت الورقة خصوصاً من التمييز الذي اقترحه صمويل هنتجتون بين أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي :

نمط التحول : وفيه تتم عمليات الانتقال الديمقراطي بمبادرات من النظام التسلسلي
نمط التحول الإحلالي : وفيه تنتج عمليات الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

نمط الإحلال : حيث يجري الانتقال أساساً بفعل ضغوط المعارضة الشعبية أو الانتقال من الأسفل
نمط التدخل الخارجي : حيث يحدث الانتقال إما بفعل ضغوط أو بفعل تدخل خارجي مباشر .
علي اعتبار أن الانتقال في الحالة المصرية تم بفعل ضغوط شعبية ستتناول الورقة محاولات الانتقال الديمقراطي وفقاً للنمط الإحلالي "الثوري" .

تستخدم الورقة العديد من المصطلحات وتعتمد مصطلح الثورة كأحد هذه المصطلحات وان الثورة بالتعريف هي مقدمة لعملية تغير جذرية شاملة تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط أخرى وإعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قاموا بالثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لانتشار القوة السياسية وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها علي نحو مختلف فيما يتمسك البعض بمصطلح انتفاضة علي أن ما حدث في الدول العربية ليس بثورة مكتملة ، وإنما هو انتفاضة في حالة صيرورة قد تؤدي إلى ثورة، إذا حققت الدول العربية تغييراً جذرياً في بنية النظام إلي غير ما رجعت إلي النظام القديم وقد فضل الورقة استخدام مصطلح الثورة لان ما حدث من تغيير إلي 2015 م في بعض الدول العربية يعد تغييراً كبيراً مع استخدام محدود لمصطلح انتفاضة للإشارة إلي بداية تحرك المجتمعات العربية لإزاحة النظام ومع الأخذ في الاعتبار أن الثورة تحتاج إلي فترة زمنية ليست بالقصيرة حتى تحقق أهدافها علي نحو تسمية الثورة الفرنسية التي أخذت عشرات السنين للوصول لأهدافها .

أيضا استخدمت الورقة مصطلح "الربيع العربي" وقد استخدم مفهوم الربيع لوصف الهبات المطالبة بالتغيير السياسي وذلك منذ عام 1848 حيث حصل ما يسمى بربيع الشعوب في أوروبا والذي بدأ في بولونيا عام 1846 وقد أسهمت تلك الثورات بدور بارز في نشر الفكر الليبرالي المناادي بمزيد من الحريات وقد استخدم مصطلح الربيع العربي أول مرة في القرن الحادي والعشرين في عام 2005 في مقالة نشرها احد الأمريكيين من المحافظين الجدد في جريدة سياتل تايمز في 27 مارس 2005 ثم اتسعت دائرة تداوله إعلامياً مع اندلاع الثورات التونسية والمصرية والليبية أوائل عام 2011 ولان ما حدث في العالم العربي .ككل. أمر لم تشهده المنطقة من قبل وبالذات فيما يخص التحرك علي نحو متسارع من الشعوب العربية وما تم انجازه في هذه الفترة

الوجيزة من سقوط رؤساء دول وتغيير استخدمت الورقة في أجزاء منها وصف ما حدث في العالم العربي "بالربيع العربي" علي نحو ما حدث في أوروبا .
 ستحاول الورقة تتبع مسار الثورة المصرية لقياس حال الانتقال الديمقراطي أو الارتداد الديمقراطي بالعودة للنظام التسلطي و لابد من التوقف أمام تاريخين رئيسيين قبل أن نقرب من المعضلات السياسية والأمنية بعد 30 يونيو لأن لكل منهما دلالاته الخاصة هما 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013.

مصر ما قبل 25 يناير 2011

كانت البيئة الداخلية المصرية مهياة بدرجة أو بأخري لانفجار وشيك بحكم توفر جملة من ظروف سياسية واقتصادية مركبة كان أخطرها " قضية التوريث " في الحالة المصرية كما الليبية واليمنية وللمفارقة كانت البلدان الثلاثة في مقدمة الدول التي اشتعلت فيها الثورات العربية وفي الحالتين المصرية والليبية كشفت عن حقيقة التوريث الذي يتم تسويقه علي انه إصلاححي معتدل حيث وقف التوريث في الحالتين المصرية والليبية مع قمع المحتجين هذا بالإضافة إلي أن الرؤساء الآباء قضاوا في الحكم سنين عدة في مصر استمر حكم مبارك إلي 30 سنة و 42 سنة لحكم الليبي القذافي و 33 سنة لليمن مع العلم بان المجتمعات العربية تمتاز بغلبة التكوين الشبابي . (1) ومن حيث تركيز السلطة في مصر قبل الثورة ركز النظام السياسي القوة في السلطة التنفيذية إذ سيطر الحزب الوطني الحاكم علي الأقل علي ثلاثة أرباع المقاعد في مجلس الشعب ثم ازداد هذا التركيز في عهد الرئيس حسني مبارك ،كما عززت حالة الطوارئ من السلطة المطلقة للرئيس من خلال تمكينه بالتفويض لوزير الداخلية من تقييد حركة الأفراد وتفتيش الأفراد والأماكن والتصنت علي المكالمات دون إذن قضائي إضافة إلي القيود المفروضة علي وسائل الإعلام - باستثناء الموالية لها - ثم أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية علي نحو حاد ومستمر . (2) كل ذلك وأكثر شكل بيئة داخلية ملائمة لقيام الثورة المصرية

ثورة 25 يناير 2011

في الخامس والعشرين من يناير 2011 انطلقت في مصر شرارة لتفجر أول ثورة شعبية رفعت في البداية شعاراً بسيطاً من كلمتين : عيش ، حرية ثم تطور إلي : عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية و اختار المتظاهرون ميدان التحرير مكاناً للتجمع ، فتعاملت معهم السلطة في البداية بأساليبها القمعية التقليدية مع كثير من المبالغة في العنف خاصة عندما خرجت دعوات من المتظاهرين للاعتصام في الميدان ، ونجحت بالفعل في إخلائه بالقوة واستخدمت الشرطة على مدى أيام 25 و 26 و 27 يناير كل صنوف العنف والاعتقال العشوائي والإخفاء القسري وفي صباح الجمعة 28 يناير والتي أعلنها المتظاهرون جمعة الغضب بدا الأمر وكأن أجهزة الأمن قد سيطرت على الموقف وأنها لم تكن أكثر من مظاهرات احتجاجية اختار منظموها يوم 25 يناير باعتباره عيداً للشرطة للتظاهر احتجاجاً على أساليبها القمعية وساد شوارع القاهرة فترة الصباح هدوء مريب، فقد كان الهدوء الذي يسبق العاصفة التي انطلقت بكل عنفونها عقب صلاة الجمعة ولم تقتصر فقط على ميدان التحرير في القاهرة ولكنها امتدت للعديد من الميادين في محافظات مصر، خاصة السويس والإسكندرية وحدث الصدام الكبير مع قوات الأمن ، والذي حسمته الجماهير لصالحها حيث انهارت قوات الأمن

في مواجهة الثوار، وكان قرار وزير الداخلية "حبيب العادلي" ومساعديه بإحداث الفراغ الأمني الشامل في كل أنحاء البلاد. (3)

جاء قرار مبارك بنزول القوات المسلحة إلى الشوارع في نفس اليوم ولتبدأ وقائع التغيير حيث توحدت الشعارات في "الشعب يريد إسقاط النظام" و"ارحل ارحل"، وتوالت الأحداث المعروفة في الأيام التالية، ولعل أبرزها موقعة الجمل في 2 فبراير 2011 وانتهاءً بإعلان عمر سليمان الذي كان قد شغل منصب نائب رئيس الجمهورية قرار مبارك بالتخلي عن منصبه كرئيس للجمهورية - وهذا حقه - وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد وهذا بالقطع لم يكن من حقه لعدم وجود أي سند له من الدستور أو القانون ، ولكن هذا ما حدث وهذا ما تقبله الجميع في ذلك الوقت حيث فرحت الجماهير بذهاب مبارك وأسرته وأرجأت التفكير في المستقبل ولعل هذا كان هو الخطأ الأكبر الذي وقع في 11 فبراير 2011- والذي بدأ أنه يتكرر مرة أخرى بعد 30 يونيو 2013 - هذا ما جرى في ثمانية عشر يوماً بدأت في 25 يناير 2011 وانتهت في 11 فبراير من نفس العام ، وكان إيذاناً بانطلاق ثورة شعبية نتج عنها تصدع نظام سياسي ظل راسخاً على مدى 60 سنة بما عرف بنظام يوليو ، تم خلع رأس النظام وأسرته من السلطة وإبعاد معيته الأساسية وهز النظام هزة عنيفة ولكن دون إسقاطه بجميع مكوناته وان ما تم إسقاط رأس النظام فقط . وأدار المجلس العسكري بعد الثورة فترة العملية الانتقالية غير أن العبرة تكمن في القوة السياسية المنظمة التي تكون لها تشكيلات قادرة علي اتخاذ القرارات وعلي الفعل التنفيذي لها وبهذا المعني يمكن النظر في أحداث ما بعد الإطاحة بمبارك لان المشهد السياسي بعد سقوط مبارك يدور حول تبين ما هي القوة أو القوي السياسية التي ستتولى الحكم منفردة أو بالمشاركة. (4)

يلاحظ أن القوات المسلحة التي تحركت في هذا الشأن السياسي وهي القوة المنظمة الأولى بعد ثورة 25 يناير ونسبة لعدم الاتفاق علي قوي مدنية أو وجود قيادة واحدة أو متفق عليها علي رأس ثورة يناير فقد تشكلت هذه القوة من المجلس العسكري لإدارة المرحلة الانتقالية و في ليلة 12/11 فبراير 2011 اجتمعت كل سلطات الدولة ومؤسساتها في قبضة رجل واحد هو المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو كيان أنشأه عبد الناصر عام 1968 بمرسوم ينص على أن يرأسه وزير الحربية "الدفاع" ، ويصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية وهو ما لم يكن قد صدر حتى ذلك الوقت و لكن المؤكد أن مبارك لم يشأ أن يترك السلطة إلا بعد أن يسلم البلد إلى الجيش بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى وقد كان و لاستكمال الشكل بادر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار مرسوم عاجل بتشكيل المجلس والذي اصطلح الناس على تسميته بعد ذلك بالمجلس العسكري .

يمكن إرجاع المسار الذي اتخذته مصر عقب تنحي مبارك إلي تولي المجلس الاعلي للقوات المسلحة مقاليد الأمور فيها إلي فترة انتقالية حددها بست أشهر أو إلي حين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتظهر متابعة المجلس الاعلي إلي انه غير منشغل بإجراءات التمهيد لإقامة حكم ديمقراطي في مصر يستمد شرعيته من الثورة ثم أن المجلس ومن منطلق حرصه علي مصالحه و مكانته التي لا يريد المساس بها ولضمان ضبط

إجراءات المرحلة الانتقالية بما لا يتعارض مع رؤية الجيش رفض الاستجابة لمطلب كثير من القوي المعارضة بتسليم مقاليد الأمور إلي مجلس رئاسي يتولى إجراءات المرحلة الانتقالية ويتولى إجراءات انتخاب الهيئة التأسيسية لوضع دستور جديد وأصر علي إجراء الاستفتاء علي تعديلات دستورية محدودة أعقبها بإعلان دستوري يتضمن المواد التي تم الاستفتاء عليها بالإضافة إلي مواد أخرى واستكملها بإصدار مراسيم بقوانين ذات صلة بإدارة المرحلة الانتقالية مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلس الشعب والشورى بدون تشاور مع القوي الوطنية المختلفة أو حتى الاستجابة لبعض انتقاداتها اللاحقة لعدد من البنود . (5)

في ظل تلك الأجواء، جرت عملية سياسية في ظل اضطراب دستوري ومجموعة من الإعلانات الدستورية الملتبسة التي أصدرها المجلس العسكري ؛ حيث أجريت انتخابات برلمانية ثم تم حل مجلس الشعب بقرار غير مسبوق من المحكمة الدستورية العليا التي بقيت على تشكيلها المعين من مبارك وكانت الدولة المصرية أسرع في إنجاز الانتخابات البرلمانية للغرفتين على التوالي ومن بعدها الانتخابات الرئاسية انتهت بانتخاب محمد مرسي رئيساً لدولة مصر وأعقب ذلك قيام طنطاوي بتسليمه السلطة في 1 يوليو 2012 بعد أدائه اليمين في اليوم السابق أمام نفس المحكمة الدستورية العليا طبقاً للإعلان الدستوري الأخير الصادر عن المجلس العسكري⁽⁶⁾

تمكن الإسلاميين من الحصول علي النسبة الاعلي من المقاعد النيابية وأهلتهم صناديق الاقتراع لاستلام مرحلة الحكم القادمة من دون أن تتزود برؤى متماسكة لمعالم النظام الجديد أو برنامج واضح لإدارة هذه المرحلة والاستجابة لمقتضياتها .⁽⁷⁾ وتقتضي المرحلة محاولة بناء المؤسسات التي تساعد في الانتقال الديمقراطي وليس الاعتماد علي كثرة الأصوات ومن ثم الحكم .

يلاحظ أن منصب رئاسة الجمهورية وان مكن شاغله من السيطرة علي السلطة في الدولة فان أمر السيطرة علي جهاز أو أجهزة قديمة وتتكون من تشكيلات متنوعة عسكرية وأمنية ومصالح وهيئات تتراوح في القدم والتخصص ليست بسهولة أن يتولي فرد في رئاسة وينصاع له الجميع وان اظهروا الطواعية والانضباط سيما عندما يكون هذا الفرد يدير هذا العمل في ظل أجهزة بيروقراطية قد تكون غير منسجمة تماماً وغير مكتملة الانضباط بعد ثورة بها من الاختلاف في القيم المختلفة والمتشابكة والخوف والحذر ما بها وأن القوة الثانية التي حكمت مصر بعد الثورة ليست بالحجم والإمكانات التي تمكنها منفردة من قيادة حركة المجتمع ودولته وان كان لها من الأثر الفعال ما يتعين أن يكون في إطار مشاركة فعالة ومؤثرة وبعد حكم المحكمة الدستورية الصادر في يونيو 2012 بما أفاد حل مجلس الشعب فقد عمل الرئيس المنتخب علي عودة المجلس ودعاه إلي الانعقاد فلم يتم وان الصراع السياسي الدائر كان بين القوتين السابقتين قوة الجيش مؤيدة من قوي ليبرالية و قوة الإخوان المسلمين .

كما أن هناك قوة ثالثة بالإضافة إلي القوتين السابقتين وهي المسماة بالليبرالية وهي تتشكل من التنظيمات الحزبية والشخصيات السياسية المستقلة التي خرجت من مرحلة حكم مبارك ضامرة من الناحية الشعبية بدليل أن

نشاطها السياسي المعارض والعالي الصوت لم يؤد بها إلى تشكيلات تنظيمية جماهيرية وهذه الأحزاب والشخصيات تتكون من نخب ثقافية واجتماعية لم يسمح لها في العهد الماضي بتتمة صلاتها مع الجماهير وقد عظم نشاطها في الإعلام وكان لها دور في الثورات ضد مبارك ولذلك وهم في معالجتهم لما بعد الثورة طالبوا بما لم يحصلوا عليه من قبل وهي تأجيل الانتخابات للاستعداد لها .

أن قوة التيار الليبرالي تظهر في مساهمته الكبيرة في صياغة الرأي العام غير المنظم عم طريق سيطرته علي الإعلام وهي سيطرة تكاد تكون غالبية ولها تأثيرها لا في الرأي العام غير المنظم فقط وإنما في دوائر اتخاذ القرار في داخل أجهزة الدولة ، وان اثر هذا الاتجاه بوصفه قوة سياسية تفتقد الأبنية التنظيمية ذات الوزن إنما يتيح له أن يكون قوة مستقلة تسعى إلى الحكم بتشكيلاتها التنظيمية ولكن يكون له دور في الانحياز لأي من القوتين السابقتين ويكون له أثره المعترف في تقوية من ينحاز له وإضعاف من ينحاز ضده سيما وان لكل القوتين الأخرين لكل منهما وجوه ضعفها وتردداتها مع نقص الخبرة ولا تملك إحداها إزاء الاخرى أغلبية نسبية محسومة سيما وان الجماهير غير المنظمة ذات حجم كبير جداً وهو يؤثر في تردداته في موازين القوي ويدعم هذا التيار وسائل الإعلام ذائعة الانتشار سيما ما كان منها ذا توجه سياسي وذا موقف من الصراعات السياسية و وان الإعلام منذ جري الإفصاح للمشروعات الخاصة فيه قد سيطر علي أهم منابر مجموعة محددة من رجال الأعمال من ذات النوع الذي كبر وضمخ ثروته في عهد مبارك وهو ما تشكل فيما بعد بحلف غير معلن بين التيار الليبرالي والجيش وبقية مبارك ليعلن قيام ما سمي ب ثورة 30 يونيو و الجدير بالملاحظة أن كل مؤسسات النظام القديم الرئيسية راسخة ، وفي مقدمتها مؤسساته الأمنية من جيش وشرطة وأجهزة استخباراتية ورقابية وهيئات قضائية وأجهزة الإدارة البيروقراطية بالإضافة إلى منظومة إعلامية واسعة التأثير .

توجد أسباب كثيرة أدت ومهدت الطريق إلى 30 يونيو 2013 تتداخل فيما بينها وتتحمّل فيها الأطراف المختلفة للقوي السياسية المصرية المسؤولية في ما إذا حدث ارتداد عن العملية الديمقراطية والتي تمثل مطلب مهم لثورة 25 يناير من العام 2011 فمن جانب المجلس العسكري كان هناك أمرين رئيسيين تجدر الإشارة إليهما أمرين رئيسيين الأول نجاح طنطاوي ومجلسه العسكري في الحفاظ على كل مؤسسات النظام الرئيسية وأجهزته البيروقراطية ليس فقط من الناحية المادية ولكن أيضاً على كل عقائدها وقناعاتها وولاءاتها والثاني تشتت وتقسيم كل القوي الثورية الحقيقية خاصة التيارات الشبابية وإغراق الشعب في سلسلة من الأزمات الحادة وإشاعة حالة من الانفلات الأمني غير مسبوقه و لا معتادة بالنسبة للشعب .

اتسمت المرحلة الانتقالية الأولى التي أدارها المجلس الاعلي للقوات المسلحة والتي بدأت بعد سقوط مبارك في فبراير 2011 وحتى انتخاب مرسي كأول رئيس مدني لمصر في يونيو 2012 بغموض نيات المؤسسة

العسكرية بالنسبة إلى الثورة والثوار وإذا كان لديهم رغبة في حكم البلاد أم فقط تسليم السلطة بعد التأكد من المحافظة علي مصالح المؤسسة العسكرية والوضعية المميزة للجيش وتأسيس ذلك في الدستور الجديد للبلاد وقد أصر المجلس علي وضع سياق معين لمسار المرحلة الانتقالية (انتخابات تشريعية ثم رئاسية ثم كتابة الدستور) وخريطة طريق غير ثابتة وهو ما أربك الأطراف السياسية وادي إلى درجة عالية من الاستقطاب وعدم الشعور

بالأمان وعدم الثقة بين القوي السياسية فانقسمت النخب السياسية حول المسار والأهداف ووسائل التمكين للثورة وأهدافها واضطراب المواقف خلال تلك المرحلة التي انتهت بمواجهات بين المجلس والثوار . (8)

أما من جانب الرئيس المعزول محمد مرسي فعقب فوزه في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة وتوليه السلطة في يونيو 2012 فإنه لم يعمل علي تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم علي أساس الحوار الجاد وبناء الثقة وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة وبناء التوافق الوطني بل علي العكس فإن بعض سياساته صبت في خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع المعارضة خاصة بعد أن وعد بتعيين امرأة وقبلي كنائيين له (9) وقد تحقق في مصر في عهد مرسي بعد أقل من عام بعض الانجازات - التي شكلت أساس التحديات في ما بعد - منها هدف تحجيم المؤسسة العسكرية خلال أربعين يوماً من توليه منصبه ولم يشهد نفوذ المؤسسة العسكرية المصرية قطعاً بعد ثورة 1952 إلي أن أعلن العسكر المصري الإعلان الدستوري اثر ثورة 25 يناير في 17 يونيو 2012 كإجراء دستوري "وقائي" لتقييد صلاحيات رئيس الجمهورية الذي كان من المتوقع حينها أن يكون محمد مرسي الذي استطاع توظيف حادثة الهجوم علي القوة العسكرية المصرية في سيناء ملغياً في 11 أغسطس 2012 "الإعلان الدستوري المكمل" الصادر عن المجلس العسكري مستعيداً بذلك سلطة التشريع التي كان المجلس العسكري حتى انتخاب مجلس شعب جديد متبعاً خطوته تلك بإحالة وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المشير طنطاوي وكذلك رئيس الأركان الفرق سامي عنان وقادة أفرع الجيش علي التقاعد منهيًا عملياً حكم العسكر.

كانت محاولة إعادة مجلس الشعب المنحل بقرار قضائي ثم العودة عن القرار استجابة لقرار المحكمة الدستورية العليا نكسة أولي لحكم الرئيس والإسلاميين لكنها كانت في الوقت نفسه احد اختبارات القوة التي عوضها انجاز تحجيم العسكر لكن التراجع سوف يتكرر في المحاولة الأولى لإبعاد النائب العام في سبتمبر 2012 لتعكس صراعاً مع السلطة القضائية القوية في مصر وهو ما لم يستطع النظام تجاوزه إلا بعد أيام من انجازه اتفاقية التهدئة بعد العدوان الإسرائيلي علي غزة والدور النشط الذي لعبته الدبلوماسية المصرية والذي اعتبر انتصاراً لها في هذا المجال حينها قام النظام بمحاولة لتوظيف هذا الانتصار بإحالة النائب العام علي التقاعد وأعطى الرئيس لنفسه صلاحية تعيين النائب العام الجديد بإعلان دستوري جديد هدف إلي تحسين أعمال الجمعية التأسيسية للدستور أما السلطة القضائية وبالذات أمام المحكمة الدستورية العليا التي كانت تستعد لإصدار قرار متوقع في أوائل ديسمبر يقضي ببطان تشكيل الجمعية الدستورية المنوط بها صوغ مشروع دستور جديد وبالتالي بطلان أعمالها وهو ما نجح به النظام رغم المعارضة القوية ليس فقط عبر الإعلان الدستوري وإنما أيضاً عبر استخدام الشارع الذي وصل حدود محاصرة المحكمة الدستورية العليا فاجأ الإعلان الدستوري الجديد قوي المعارضة بالقدر الذي فاجأهم سرعة انجاز باقي المواد الخلفية في مشروع الدستور وإحالاته علي الاستفتاء العام في اختبار جديد للقوة أمام المعارضة التي تقاطعت فيها وتموضعت أغلبية المؤسسة القضائية وبقايا النظام السابق وتصدرتها القوي الليبرالية والمدنية المعارضة الجديدة .

إقرار الدستور الجديد في حالة الاستقطاب والانقسام في الساحة المصرية إذ أيد الإسلاميين بأطرافهم

المختلفة إجراء الانتخابات أولاً في حين تمسكت القوي المدنية من ليبراليين وقوميين ويساريين وكثير من الائتلافات الشبابية بوضع الدستور أولاً وبعد ذلك توالى الانقسامات الحادة حول عديد من القضايا الجوهرية كان في مقدمتها أعداد دستور للبلاد⁽¹⁰⁾ وفي سياق مسلسل السلوك السلطوي للإسلاميين في السلطة إنما يعكس قدراً كبيراً من الاستعجال وما جري في الذكرى الثانية لثورة يناير ولم يكذب ينقضي سبعة أشهر علي تولي الرئيس مرسي للسلطة يعكس بعمق هذا الانقسام والاستقطاب الحاد الذي قاد البلاد نحو عنف غير مسبوق من جهة كما يكشف الشهية السلطوية التي تقف وراء التسرع والاستعجال ببعض القرارات المؤدية إلي التفرد بالسلطة والتحكم بمفاصلها والتمكن من مؤسساتها كما يكشف عجز عن بناء شبكة أمان لمشروعهم السياسي من خلال تحالفات سياسية جديدة مع قوي فاعلة من المجتمع المدني وهو يعد انكشافاً سريعاً للأجندة السلطوية يجب أن تتجنبه القوي الجديدة الصاعدة إلي السلطة وبخاصة في ظل آليات العمل الديمقراطي بغض النظر عن طبيعة ايدولوجيتها .

لم تتوقف مظاهر السخط الشعبي بانتهاء حكم مبارك وبداية حكم مرسي ولكن اتسعت وازدادت عنفاً (شهدت سنة 2012 وحدها 558 تظاهرة و 514 إضراباً و 500 اعتصام) وفاز مرسي في أول انتخابات رئاسية علي منافسه احمد شفيق رئيس آخر حكومة في حقبة مبارك بنسبة 52 بالمائة ولكن المعارضة طالبت الجيش بالسيطرة علي الحكم وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد أشهر من تسلمه السلطة وتواضع أدائه السياسي بالإضافة إلي قلة خبرته وهو ما تمثل في انه مثل الخيار الثاني بعد رفض لجنة الانتخابات ترشح خيرت الشاطر الذي هو أكثر خبر منه ولقد ورث مرسي وضعاً اقتصادياً متدهوراً فعول مرسي علي الاقتراض من صندوق النقد الدولي أكثر من 4 مليارات دولار الأمر الذي سيرهق حكومته بمزيد من الديون ولن يسد العجز في موازنة الدولة هناك تصور روجت له المعارضة هو أن قيادة الإخوان (المرشد - ومكتب الإرشاد) تسيطر علي النظام وتعمل علي " أخونة الدولة " وقاد هذا التصور إلي تظاهرة في مارس/ 2013 أمام المقر الرئيسي للإخوان في القاهرة تطورت إلي اشتباكات دامية أسفرت عن مقتل 10 أشخاص وأكثر من 200 مصاب .⁽¹¹⁾ لا شك في أن احد ابرز التحديات لهذا الانكشاف السريع لمشروع مرسي يتمثل بان حكم الإخوان وضع نفسه في مواجهة كتلة متنامية من الساخطين والمتخوفين من إعادة إنتاج حكم الحزب الواحد بحيث أصبح شعار أخونة الدولة مخيفاً لقطاعات واسعة بدأ ينضم إليها بعض الشرائح الإسلامية يغذيها من جهة أخرى تقاوم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

كما واجه مرسي عدد من التحديات فبالإضافة إلي الوضع السياسي والاقتصادي الوضع الأمني وتغول بقايا النظام السابق في مفاصل الدولة كالدخلية والجيش وإقليمياً تراجع دور مصر التقليدي بالإضافة إلي نقطة الخلاف الكبرى وهي الصراع العربي الإسرائيلي الذي رأي محللون انه مصدر تقليدي للشرعية والشعبية بالنسبة للإخوان المسلمون وبين التزام مرسي باتفاقية كامب ديفيد وخضوع مرسي لضغوط الولايات المتحدة.

حاولت مؤسسة الرئاسة مد جسور التواصل مع المعارضة من خلال الدعوات المتكررة إلى حوار وطني برعاية الرئيس وعقدت بالفعل جولات عديدة للحوار إلا أنها لم تسفر عن نتائج جدية علي صعيد تحقيق التوافق الوطني نظراً إلى أن جل أحزاب وقوي المعارضة التي ضمتها جبهة الإنقاذ الوطني وائتلافات شباب الثورة لم تشارك فيها مبررة ذلك بعدم جدوى الحوار أما نتيجة لعدم التزام الرئيس بالحوار أو لعدم طرح أجندة معينة للحوار من قبل الرئيس. (12)

في الثلاثين من يونيو 2013 وبعد تمهيد وتعبئة وإعداد على مدى عدة أشهر، شاركت فيه بشكل مباشر وغير مباشر كل مؤسسات الدولة وأجهزتها ودعمته آلة إعلامية هائلة جندت كل أدواتها لتخلق صورة انطباعية لدى قطاع كبير من الرأي العام بفشل الرئيس وحكومته في إدارة الدولة ، وأنه وراء كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الناس والتي ازدادت حدة بشكل صارخ في الأسبوع السابق ليوم 30 يونيو خاصة في أزمة وقود السيارات وتوقفت الحركة أمام طوابير السيارات الممتدة أمام محطات الوقود مع ملاحظة أن هذه الأزمة انفجرت على الفور وفي لحظة عقب قرارات 3 يونيو وبدا واضحاً أن الرئيس يملك سلطة شكلية ولا يملك أدواتها ممثلة في القوات المسلحة والشرطة والقضاء وأجهزة الدولة البيروقراطية ، وبالتالي جرى تنفيذ السيناريو الذي بات واضحاً أنه كان معداً مسبقاً بدقة ؛ فالقيادة العامة للقوات المسلحة تصدر بياناً يعطي مهلة أسبوع للتوصل إلى اتفاق دون أن يحدد بوضوح أطراف هذا الاتفاق ، والأمر شديد الغرابة أن تصدر رئاسة الجمهورية بياناً بأن القائد العام لم يستشر الرئيس قبل إصدار البيان.

في نهاية الأسبوع انطلقت تظاهرات 30 يونيو بتنظيم جيد للغاية لا تبدو عليها أية تلقائية كتلك التي انطلقت في 25 يناير تحرسها طائرات القوات المسلحة، وتؤمنها قوات الشرطة والجيش وتغطيها وتشيد بها كل وسائل الإعلام حتى تلك المملوكة للدولة، والتي كانت القوات المسلحة قد سيطرت عليها قبلها بأيام وهي تحمل شعارات تطالب برحيل الرئيس، فتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة إنذاراً جديداً بمهلة 48 ساعة للانصياع لإرادة الشعب -دون تحديد ماذا يُقصد بالشعب بالضبط- وكانت هناك جماهير أخرى قد نزلت إلى الشوارع على عجل تؤيد الرئيس والشرعية وفي نهاية الإنذار في مساء 3 يوليو 2013 خرج القائد العام للقوات المسلحة يحيط به قادة القوات المسلحة، وفي مشهد يظهر الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وقداسة بطريرك الأقباط الأرثوذكس وممثلون لحزب النور السلفي وممثلون للشباب الذين تصدروا المشهد الجديد في 30 يونيو باسم حركة تمرد ليعلن بوضوح تكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا برئاسة الجمهورية مؤقتاً مع تعطيل الدستور ووضع خريطة طريق للمستقبل وبداية مرحلة انتقالية جديدة والشيء المثير أنه لم يأت ذكر رئيس الجمهورية الذي كانت ملايين من الناخبين قد اصطفت للاختيار بينه وبين منافسه والأكثر إثارة أن القائد العام أعلن أن هذه الإجراءات نزولاً على إرادة الشعب وثورته المجيدة التي انطلقت في 30 يونيو ولكن وعلى الفور انطلقت أصوات كثيرة تذهب إلى أنه انقلاب عسكري مرفوض ، وتطالب بعودة الشرعية المتمثلة في الرئيس المنتخب والدستور ومجلس الشورى واستكمال العملية السياسية بإجراء الانتخابات البرلمانية ، وبدأت عمليات الاعتصام وتنظيم المسيرات في القاهرة وكل المحافظات.

إذا كان ممكن القول أن ما جري في 30 يونيو كان ثورة شعبية وليس انقلاباً عسكرياً يتعين القول أن شبكة المصالح المرتبطة بنظام مبارك أدت دوراً أساسياً في هذه الثورة كما يتعين القول أن المؤسسة العسكرية لعبت دوراً حاسماً في إنجاح هذه الثورة ولولاها لما أمكن عزل مرسي وإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين فالبعض يعتقد _ والورقة تذهب في هذا الاتجاه - أن أجهزة الأمن والاستخبارات وقوي الدولة العميقة هي التي خططت لصنع وتفجير ثورة 30 يونيو من هنا الاعتقاد بأنها اقرب إلى الانقلاب العسكري منها إلى الثورة وإنها تمهد لعودة النظام القديم. (13) بصورة أخرى

وضع 30 يونيو مصر في مواجهة إشكاليات ومعضلات سياسية وأمنية شديدة الخطورة ليس فقط على مسار عملية الانتقال الديمقراطي التي هي الهدف الرئيسي لثورة الشعب في 25 يناير 2011 ولكن أيضاً على حالة السلم الاجتماعي والاستقلال الوطني وأيضاً تقييم ما إذا كانت استراتيجيات النظام القائم في التعامل معها تؤدي إلى تلافيتها أم إلى تفاقمها؟

أهم الإشكاليات السياسية والأمنية التي واجهت مصر بعد 30 يونيو : على الصعيد السياسي نشأت على الفور عدة إشكاليات سياسية بدأت منذ أعلن السيسي في الاجتماع الشهير الذي أديعت وقائعه على الهواء يوم 3 يوليو بحضور قادة القوات المسلحة والتيارات السياسية والدينية والشبابية الداعمة لتظاهرات 30 يونيو وكان على الجميع أن يعلنوا مباشرة عن قبولهم بالقرارات التي أعلنها الجنرال السيسي بمسمى خريطة المستقبل والتي تعني ضمناً عزل الرئيس المنتخب رغم عدم ورود ذلك صراحة في نص القرارات التي تضمنت تعيين رئيس جمهورية مؤقت هو رئيس المحكمة الدستورية العليا وتعطيل الدستور وتشكيل لجنة لتعديله وتشكيل حكومة وتحديد إجراءات عامة للانتخابات، وأعطى الرئيس المعين المؤقت حق إصدار إعلانات دستورية وهو ما حدث بالفعل. ومن آثار ما بعد 30 يونيو السياسية :

1. إشكالية الشرعية ما بين ادعاء أن قرارات 3 يوليو التي أعلنها الجنرال السيسي كانت تعبيراً عن إرادة الشعب الذي قام بثورة 30 يونيو وهو ما تتمسك به قيادة القوات المسلحة والتيارات المؤيدة لها، وبين إصرار الرئيس المعزول والإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي وقطاع شعبي كبير على أن ما جرى هو انقلاب عسكري مكتمل الأركان وهذه المعضلة انتقلت أيضاً إلى الخارج فلم يعترف صراحة بشريعة ما جرى سوى المملكة السعودية وعدد من دول الخليج والأردن، بينما علّق الاتحاد الإفريقي عضوية مصر، وأعلنت عدة دول رئيسية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وبريتوريا صراحة أن ما وقع كان انقلاباً عسكرياً، وهو نفس موقف تركيا، وتحفظت أميركا في البداية و تفاجئت بسقوط حلفائها الأقربين لفترة طويلة في مصر وتونس واليمن و ليبيا وفي الفترة الفوضوية التي أعقبت ذلك سعت واشنطن متأخرة إلى دعم القوي المعتدلة وحتى الاحتفاء بالإخوان المسلمين وهم يسيطرون على الحكومة في مصر و مثلهم في النهضة (14)

2. غياب المؤسسات السياسية المنتخبة التي تعبّر عن الإرادة الشعبية يضع شكوكاً كبيرة حول مصداقية ومشروعية ما تتخذه السلطة من قرارات وما تصدره من قوانين ومدى الاستجابة الشعبية لتلك القرارات والقوانين

3. تشكيل لجنة معينة لإجراء تعديلات على دستور تم الاستفتاء عليه حتى لو طُرحت التعديلات للاستفتاء بعد ذلك يمثل تحدياً ديمقراطياً.
4. تكريس حالة الانقسام السياسي والمجتمعي الحاد وتحول مصر إلى فسطاطين: فسطاط الشرعية يعتبر الآخر فسطاط الانقلاب، وفسطاط ثورة 30 يونيو يعتبر الآخر فسطاط العنف والخروج على القانون، مع استشراف حالة الإنكار بين الطرفين لكل منهما.
5. استمرار مظاهرات مؤيدي الشرعية في القاهرة والجيزة ومحافظات عديدة وتنظيم مسيرات يومية يمثل ضغطاً مستمراً على السلطة القائمة كما يزيد من الضغوط الخارجية ويقلل من مصداقية ادعاء أن ما حدث في 30 يونيو كان ثورة، خاصة مع عزوف من قاموا بحشود 30 يونيو عن النزول إلا تحت ضغط وبدعوة صريحة من الجنرال السيسي شخصياً.
6. انسداد أفق الحل السياسي بين طرفي المعادلة الحقيقيين: الجيش والإخوان، وخلف كل منهم مؤيدوه، فطرف يملك الشرعية ويعتبر نفسه صاحب الحق ومعه جماهير عريضة مستعدة للتضحية وتمتلك إرادة الصمود والصبر وتكسب أرضاً كل يوم، وطرف يمتلك القوة على الأرض وينطلق من فكرة أنه يحمي ثورة 30 يونيو تلبية لجماهيرها ويصر على تنفيذ الخارطة التي وضعها دون أية مناقشة ويوفر لجماهيره التأمين والحماية.
7. انسداد أفق الحل السياسي الداخلي يفتح الباب للتدخلات الخارجية بأجندات مختلفة، وهو أمر شديد الخطورة على مصر وعلى المنطقة، فمن غير المقبول إقليمياً ولا دولياً أن تدخل مصر في دائرة العنف وعدم الاستقرار لما يمثله ذلك من مخاطر على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.
8. الضبابية وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل يخلق حالة من القلق وعدم الثقة خاصة فيما يتعلق بالموقف من الجيش وانقسام الرأي العام حوله ما بين اتجاه عام لرفض تولي الجيش السلطة واتجاه آخر يؤيد ذلك باعتباره الحل الأسهل للموقف.
9. استمرار تشتت التيارات السياسية وتفرقها وعدم بلورة قوى سياسية مدنية حقيقية تساندها قواعد شعبية، في مقابل تنظيم تيارات الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين والذي يزداد قوة بزيادة التعاطف الشعبي معه.
10. حالة اللام يقين فيما يتعلق بالحالة الثورية ما بين 25 يناير و30 يونيو وأيهما كانت ثورة وأيهما كانت انقلاباً؟ وهو ما يتيح الفرصة لقوى الثورة المضادة لاستعادة النظام وعودتها أكثر قوة وصلابة.
11. تنامي تدخل الدور الخارجي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية (15).
12. أما الخطر الأكبر هو الاتجاه إلي تدعيم إنتاج الدولة الأمنية فمن شأن ازدياد الطلب الشعبي علي الأمن أن يدعم مركز أنصار هذه الدولة ويقوي نفوذهم في السلطة الانتقالية ل 30 يونيو فبعد شهر علي موجة 30 يونيو الثورية بدأ الحالمون بطريق دولة ديمقراطية هم الأضعف بعد أن ابتعد فريق لا بأس به من القوي الليبرالية واليسارية من هذا الطريق في غمار المعركة ضد الإخوان (16).
- على الصعيد الأمني فإن مصر بعد 30 يونيو تواجه تحديات أمنية متعددة تشكل خطراً حقيقياً على حالة السلم والأمن المجتمعي والاستقرار الإقليمي، في مقدمتها:

1. موجة العمليات العسكرية ذات الطابع "الإرهابي" التي تستهدف عناصر الأمن من الشرطة المدنية والقوات المسلحة في سيناء بشكل عشوائي، والتي أدت إلى حالة من الاضطراب الأمني نتج في أحد أسبابه من انشغال نسبي للقوات المسلحة لدعم عناصر الشرطة المدنية .
2. العنف المفرط في التعامل مع المتظاهرين أياً كانت المبررات والذي أدى وسيؤدي إلى إراقة الدماء وهو ما يخلق حالة من الاحتقان الشعبي ضد السلطة القائمة بصفة عامة وضد الأجهزة الأمنية وعناصر القوات المسلحة التي تواجه الجماهير، وزيادة احتمالات الصدام العنيف معها على نطاق واسع .
3. ظهور بوادر عودة الفتنة الطائفية من جديد في ظل تأييد الكنيسة الأرثوذكسية ومشاركتها ممثلة في رأس الكنيسة البطريك تواضروس في أحداث 30 يونيو وقرارات 3 يوليو ودعوتها للمشاركة في المسيرات والتظاهرات والاعتصامات المؤيدة للسياسي، وهو ما ظهر في بعض مناطق الصعيد وسيناء من إحراق لكنائس ومنازل مسيحية وإن كانت هناك تسمية إعلامية حول تلك الحوادث وما تمثله من مخاطر .
4. استمرار المسيرات اليومية للجموع ورهان السلطات على الحل الأمني في التعامل معها، كما وقع في فض اعتصامي رابعة والنهضة والمسيرات التي أعقبت ذلك، وسقط خلالها مئات القتلى بالرصاص الحي .

الموقف الأمريكي من الانتقالات المصرية

فعلي سبيل المثال يمكن إيراد الدور الأمريكي في الحالة المصرية بالتدرج من حالة ما قبل الثورة إلى الثورة وما بعدها فمن الواضح أن ثورة يناير كانت مفاجأة للولايات المتحدة التي لم تكن تريد التخلي عن مبارك فعند انطلاق الثورة أطلقت هيلاري كلينتون تصريحاً مفاده " أن نظام مبارك مستقر " و " انه يبحث عن طريق للاستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري والتصريحات الأمريكية كانت تتناول الشئ وضده فهيلاري كلينتون في اليوم التالي للتصريح السابق أطلقت تصريح قائلة " أن مصر شريك مهم لأمريكا وان علي الحكومة المصرية أن تدخل إصلاحات مهمة " ثم جاء تصريح نائب الرئيس الأمريكي بايدن " ليقول أن مبارك ليس دكتاتوراً " وانه صديق للولايات المتحدة الأمريكية أما اوباما فهو يقف في صف مساعديه الذين كانوا يخشون لو خرج مبارك من السلطة أن تجري انتخابات بعد شهرين وفق الدستور المصري وان يؤدي ذلك إلي وصول الإخوان المسلمين للسلطة وكان الحل عنده هو نقل السلطة لعمر سليمان الذي كان تولي لتوه نائب منصب نائب الرئيس لذلك بدأت الولايات المتحدة تتحدث عن الانتقال المنظم للسلطة الذي كانت تعني به في ذلك الوقت نقل السلطة لعمر سليمان وأكدت هيلاري أن الولايات المتحدة أنها طلبت من مبارك أكثر من مرة تعيين نائب له كما اثنت علي الرموز التي عينها أثناء الثورة وقد أرسلت أمريكا في 5 فبراير 2011 فرانك ويزنر للقاهر الذي أعلن أن مبارك عليه أن يبقي ليدير العملية الانتقالية وأضاف أن هذه فرصته ليكتب تاريخه مضيفاً انه قد قضى ستين عاماً من عمره في خدمة هذا البلد . (17)

اوباما عندما جاء إلي الحكم كان هناك تحسن في العلاقات المصرية - الأمريكية في عهد الرئيس مبارك وكان واضحاً منذ البداية أن موقف اوباما تجاه مصر موقفاً براغماتياً قائم علي فكرة محددة مؤداها أن إدارته عازمة علي التعامل مع أي كان في السلطة في مصر وقد قام اوباما بخفض الإنفاق علي الديمقراطية في مصر

إلى أن قامت ثورة يناير و ضخت الإدارة الأمريكية ممثلة في الكونجرس مزيداً من الأموال بعد 25 يناير لمحاولة إيجاد موطئ قدم باسم الديمقراطية في مصر فكان الحديث هذه المرة عن 65 مليون دولار دفعة واحدة باسم دعم الديمقراطية الوليدة الحقيقة أن إسرائيل ظلت منذ كامب ديفيد حريصة دوماً علي تلقي مصر المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية ورأت أن في ذلك تحقيقاً للأمن القومي الإسرائيلي ذاته فالرؤية الإسرائيلية تري أن المعونة الاقتصادية والعسكرية يربطها بالولايات المتحدة ومن ثم يؤكد التزاماتها بتعهداتها التي أخذتها علي نفسها بكامب ديفيد .

سواء المتعلقة بنزول المصريين في 30 يونيو أو تدخل الجيش في 3 يوليو فلا يمكن فهمه من اللحظة الأولى ففي لحظة عزل مرسي دار الجدل وخصوصاً حول لفظ انقلاب التي استخدمت في المؤتمر الصحفي للمتحدث باسم الخارجية الأمريكية وهو متعلق بالقانون الأمريكي لا بمصر وقد حرصت الإدارة الأمريكية علي عدم استخدام كلمة انقلاب حيث أكد جاي كارني وقتها أن الموقف معقد ونحن لسنا مضطرين للإسراع بتحديد موقفنا من أمر كهذا بينما علينا تحديد أهدافنا بوضوح " والامتناع ليس معناه موقفاً معادياً لمصر بل علي العكس فهو يتيح فرصة التعامل مع النظام والوضع القائم ثم ما لبست أن استخدمت الولايات المتحدة صلاتها بالعسكر الذي حكم مصر فور تنحي الرئيس مبارك (وكذلك مساعداتها العسكرية الكبيرة) للمطالبة بضمان تقييد دور الإخوان المسلمين في أية حكومة مستقبلية فضلاً عن ضمان استمرار العلاقات مع إسرائيل ففي يوليو 2011 رصدت لجنة المخصصات التابعة للكونجرس الأمريكي 1.55 مليون دولار لمصر بشرط استخدام جزء منها في البرامج والأنشطة المتعلقة بأمن الحدود في سيناء لتسكين الهواجس الأمنية الإسرائيلية (18) وإن كانت قد قررت مراجعة المعونة العسكرية وأوقفت تسليم طائرات ومعدات عسكرية في إشارة واضحة لميلها إلى خفض علاقاتها مع النظام الجديد، ونفس الموقف اتخذته الاتحاد الأوربي بينما التزمت دول عديدة الصمت، وهي بلا شك معضلة تواجه القائمين على السلطة وتنعكس على المصالح المصرية ومكانة مصر الدولية .

مستقبل ثورة 25 يناير في ظل أحداث 30 يونيو وتأثيرها علي عملية الانتقال الديمقراطي : بداية يجب طرح السؤال التالي هل لدى النظام القائم بالفعل استراتيجيات للتعامل مع تلك المعضلات والإشكاليات في العودة إلي طريق الانتقال الديمقراطي ؟

احدي أهم مسارات " الربيع المصري " أن الخوف علي ثورة 25 يناير بلغ أوجه عقب 30 يونيو برغم ادعاء أن هدف 30 يونيو 2013 كان استعادة الثورة التي قفزت عليها جماعة الإخوان المسلمون ولا يخفي أن فئات كبيرة من المجتمع لا تري الأمر علي هذا النحو . كما تذهب إلي ذلك الورقة فواقع الأمر لا يبدو أفضل حالاً من عهد ما قبل ثورة يناير .

ما يبدو حتى 2015 أن النظام القائم حصر نفسه في بديل واحد وهو أن ما جرى قد جرى وأصبح أمراً واقعاً لا رجوع عنه وعلى الجميع أن يقبل به وإلا يكون مارقاً وخارجاً على القانون بل وصل الأمر إلي حد اعتباره إرهابياً بنص ما ورد في بيان الحكومة حول قرارها فض الاعتصامات بالقوة إذن نحن أمام حالة من افتقاد الرؤية السياسية وإنكار وجود أطراف أخرى ، وبالتالي فلا مجال للحلول الوسط أو تقديم أية تنازلات

سياسية من قبل السلطة القائمة بأي حال ، أما دعواتها للمصالحة فهي تعني قبول الأطراف الأخرى بما تمليه عليها، فلا يمكن القول : إن هناك إستراتيجية واضحة للتعامل مع تلك المعضلات سواء السياسية أو الأمنية ولكن أمام إجراءات أمنية للسلطة تتخذها في مواجهة معارضيها باعتبارهم خارجين على القانون ويلزم التعامل معهم بحسم و حزم لا باعتبارهم طرفاً سياسياً فاعلاً يلزم التعامل معه وفق إستراتيجية واضحة المعالم للوصول إلى حلول سياسية ؛ ولعل هذا يفسر سبب تفاقم المشكلات وتعقدها سواء على الصعيد السياسي أو الأمني ، وهو ما يعني - للأسف- أن المشهد يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم ولا يبدو أن هناك حلاً في الأفق القريب أمام متنرس كل طرف خلف سقف مطالبه القصوى وعدم إظهار أي قدر من المرونة

ان قوي انقلابية عديدة طالبت علانية بتدخل المؤسسة العسكرية لإنقاذها من حكم المرشد هذه المؤسسة التي بقيت إلي جانب القضاء والأمن والإعلام تمثل معسكر الدولة العميقة القابضة بقوة علي "قلب" النظام القديم الذي وان سقط رأسه إلا أن شبكة مصالحه القديمة والراسخة أثبتت حيوية فائقة في الإفادة والتكيف مع الوضع الثوري المستجد ففي خضم الصراع المحموم علي السلطة أطاح الجيش أول رئيس منتخب بعد الثورة والذي فاز في انتخابات تنافسية ديمقراطية حرة لم يبق أن شهدت مصر مثيلاً لها من قبل وذلك بعد سنة من انتخابه شهدت تناحراً سياسياً وأنانية حزبية مفرطة وخطاباً سياسياً تحريضياً واقصائياً متبادلاً أدى في نهاية المطاف إلي التسليم لأعتي مؤسسات من مؤسسات النظام القديم وهما الجيش والمحكمة الدستورية العليا ولن يكون تأثيره عابراً وخصوصاً إذا ما استتبعته عمليات إقصاء أو تهيش أو انتقام بعيداً من خطوات جديّة تفتح الطريق نحو مصالحة وطنية تؤسس لمرحلة جديدة.

برغم تفجر ثورة الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير 2011 وسريان روحها في وجدان الأغلبية من أبناء هذا الشعب إلا أنها لم تُسقط النظام ولكنها صدعته وهزت أركانه ، وجاء 30 يونيو 2013 ليؤكد أن إزاحة سلطة ديكتاتورية ظلت جاثمة على مصر فترة طويلة كانت أسهل كثيراً من محاولة استكمال إسقاط النظام واستبدال نظام مختلف به ، ولعل هذا هو الدرس الذي سيضعه المصريون في حساباتهم من أجل تحقيق أهداف ثورة 25 يناير. كما أن إصرار الجماهير علي ضرورة محاسبة كافة رموز النظام السابق وفي مقدمتها رئيس الدولة وأبنائه ومثل هذا الإجراء كان أيسر في تونس منه في مصر حيث في مصر كان الفساد منتشرًا في كثير من مفاصل الدولة وأجهزتها ومؤسساتها كما كان مركباً تداخل فيه البعد السياسي مع البعدين الاقتصادي والإداري. (19)

ما يزال - 2015 - السؤال عن مصير 25 يناير مطروحاً بقوة هل ممكناً تحقيق أهداف ثورة 25 يناير بعد أن أفرغها المجلس الاعلي للقوات المسلحة من مضمونها خلال المرحلة الانتقالية الأولى وساهم حكم الرئيس المعزول محمد مرسي في عدم إرساء القواعد الديمقراطية سواء كان ذلك باختياره أو مرغماً عليه - من الجماعة - وتتابع الأحداث من قبل ما سميت بثورة 30 يونيو انتهاء بحكم قائد ثورة يونيو والرئيس الحالي السيسي . أن نظام ما قبل الثورة المصرية تورط إلي ابعده الحدود في لعبة التوريث والفساد والإقصاء والدم وكان الأبرز في هذه العملية قوي الإسلام السياسي الذي اكسبها مظلومية سياسية - أو حتى خطابها الإسلامي -

استفادت منها عبر صناديق الاقتراع للوصول إلي السلطة بعد الثورة وفي أول انتخابات نزيهة وسقوط حكم الإخوان المسلمون في مصر بهذه السرعة "من قبل ما سمية بثورة 30 يونيو أو الانقلاب علي الشرعية الحاكمة " لا يعني نهاية تيار الإسلام السياسي فمثل هذه التصورات تتطوي علي تفكير يحمل نزعة اقصائية - غير ديمقراطية علي الإطلاق - لا تدرك بعق ديناميات عمل وتطور الحركات الإسلامية و خبرتها طيلة السنوات الماضية وخاصة تيار الإخوان المسلمين الذي يتميز بنزعة براغماتية واضحة الذي يشهد في هذه المرحلة (بعد أحداث 30 يونيو) تحدي المحنة والمفاصلة التي ستضعه أمام خيارين علي الأرجح :

الأول : المراجعة والتعلم من دروس التجربة والفشل في الحكم وإدارة الدولة لكن باتجاه يعمق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والتعددية وحقوق الإنسان والمشاركة واحترام الآخر ويرسخها في الخطاب والممارسة. الثاني : يتمثل بارتداد شرائح اخوانية عن المضامين المدنية والديمقراطية التي كانت الجماعة قد بدأت تبنيها في الثمانينات من القرن الماضي والعودة بالتالي إلي استلهاام الخطاب القطبي والقطيعة مع الجماعات والتكوينات الاخرى في الدولة .

30 ما يستدعي التنبه له هو جدية المراجعات المنتظرة من الإخوان المسلمين والقوي الانقلابية في ثورة يونيو 2013 وعمقها ذلك أن الإسراف في الاعتماد علي التحليل أو الحلول الأمنية أو الانجراف وراء تيارات تستهدف استئصال الخصوم وقهرهم وتعتمد إلي عرقلة المصالحات الوطنية التي تفتح باب المشاركة الحقيقية والمتساوية للجميع لن يساعد علي توليد تيارات مدنية وأكثر ديمقراطية داخل القوي التي توصف نفسها بالمدنية أو تيارات الإسلام السياسي .

كما يجب لفت النظر إلي أن جماعة الإخوان المسلمين ليست مجرد حزب أو تيار سياسي أو طبقة اجتماعية لكنها كيان سياسي - ديني - اجتماعي مركب وبالغ التعقيد وتلك حقيقة يجب أخذها في الحسبان ولأن ما سمية بثورة 30 يونيو قامت في مواجهة حكم الإخوان فسوف يكون من الخطأ البالغ الاعتقاد بان دور هذه الجماعة في الحياة السياسية المصرية قد انتهى أو في طريقه إلي الاختفاء والزوال وهذا تعميم خاطئ . (20)

وذلك باعتبار الجماعة هي من الجماعات الإرهابية و محاكمة أفرادها بتهم باطلة أو تليفق تهم ومحاولة كسر شوكتها علي نحو ما فعل الرئيس السابق مبارك والذي كانت الظروف مؤاتية ومؤيدة له أكثر من الوقت الحالي. مسألة أخرى مهمة تجدر الإشارة إليها انه ليس من الممكن لأي من القوي التي سبق الإشارة إليها أو التي لم تسبق الإشارة إليها أن ينفرد بالسلطة أو يعتبر انه وحده العنصر الحاسم في إعادة بناء أو تقرير سياسات الدولة وانه لا بد من المشاركة فقد كانت الحلقة الأساسية في مصر هي مسألة الديمقراطية لان ما استشيري في المجتمع المصري من سلبيات وانتكاسات وفساد كان عن طريق الحكم الفردي الاستبدادي . لعل تلك النقطة بالذات هي ما عابت القوي الانقلابية أو الثورية علي الرئيس المعزول مرسي وهو عدم الجدية في الحوار من قبل الرئيس مرسي إلا أنها لم تفتح الحوار بل زادت هذه القوي عليها بان منعت الإخوان المسلمين من الحوار وسجنت زعمائه وتقيم المحاكم والأكثر من ذلك أنها استقلت بعض الحوادث في سيناء وغيرها متهمه حزب

الإخوان المسلمين الحائز علي أغلبية في أول انتخابات ديمقراطية في المجلس التشريعي والرئاسة بأنه إرهابي وهذا ما سيؤثر علي مستقبل مصر في تحقيق مصالحه وطنية وتقاوم أزمة عدم الثقة مستقبلاً .

الحاصل فيما يمكن تلخيصه أن المسائل الملحة في السياسات المصرية التي تستوجب المعالجة الآتية

هي:

المسألة الأولى : تحرير الإرادة الوطنية المصرية في سياستها الداخلية والخارجية (خصوصاً الأمريكية والاسرائيلية التي استفحلت في ظل مبارك) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

المسألة الثانية : إعادة ترميم وإصلاح جهاز الدولة بما يتناسب والانتقال الديمقراطي المنشود لتغيير أو

تعديل الجهاز السابق الموالي لمبارك أو لمصالحه الشخصية التي نمت وازدهرت في عهد مبارك .

أخيراً فان استمرار مشاكل عملية الانتقال الديمقراطي المتعثر بعد مرور أكثر من أربع سنوات علي

الانتفاضات والثورات في بلدان الربيع العربي وخصوصاً مصر أدت إلي انتقال قطاعات ذات أهمية من الرأي العام من التفاؤل المفرط الذي رافق العام 2011 إلي قدر من الإحباط والتشاؤم بسبب المشاكل الراهنة من المهم هنا اعتماد النظرة المقارنة لخبرات الانتقال الديمقراطي في العالم وان ما يحدث في البلاد العربية سبق وان تكرر في عدد من البلدان الاخرى - مع تشابه و اختلاف الظروف - فعملية الانتقال الديمقراطي ليست خطأً بيانياً صاعداً وإنما هي عملية تغيير متعددة الجوانب تشمل السلوك والممارسات وأنماط القيم وأشكال التنظيم وأنها تشهد عثرات وصعوبات وهكذا فان حدوث المشاكل والعقبات ليس بالأمر المفاجئ أو غير المتوقع وإنما العبرة بكيفية تعامل النخب السياسية الحاكمة والمعارضة معها. (21)

أن ما يحصل في مصر يتطلب ضرورة إعادة النظر في العملية السياسية واخذ العبر وقد تم اللجوء إلي ثلاثة أساليب للعمل السياسي كان من شأنها تعميق حالة الاحتقان والانقسام في المجتمع أولها تجييش الشارع من خلال التظاهرات والتظاهرات المضادة وثانيها إقحام القضاء في الخلافات السياسية وذلك من خلال رفع دعاوي قضائية للفصل في مسائل وأمر ذات طابع سياسي ومن هنا أصبح للقضاء دور سياسي وثالثها ممارسة السياسة عبر وسائل الإعلام وبالذات القنوات الفضائية الخاصة إذ حدثت حالة من الانفلات الإعلامي عقب ثورة يناير أسهمت في تغذية الخلافات والانقسامات السياسية فبدلاً من الالتزام بالمهنية والتركيز علي تنوير الرأي العام من خلال نشر الحقائق انخرطت وسائل إعلامية عديدة في حملات وحملات مضادة قامت علي التفتيق وتشويه الحقائق وإشعال الحريق وكل ذلك أسهم في تعميق الأزمة السياسية في البلاد . أما بعد انقلاب 30 يونيو 2013 فقد لعبت أجهزة الإعلام المصرية التابعة لنظام مبارك ونظام السيسي فقد لعبت دوراً مهماً في التعتيم الإعلامي وصرف النظر عن القضايا المصرية الملحة والتركيز علي قضايا صلب الإخوان المسلمين بالإرهاب وتعكس الصورة علي غير ما هي في الواقع علي أن الحياة عادت لطبيعتها وكأن شئ لم يحصل وظلت قضايا الثورة المصرية وإشكالاتها مصدر تناول للقنوات الفضائية الإقليمية مثل الجزيرة وغيرها.

أن أول خطوة لتصحيح مسار الثورة واستكمالاً لمطلبها الأول في الانتقال إلي الديمقراطية يتمثل في

الاعتراف بالعوائق السياسية والتعامل معها بحيادية تامة ونشر الثقافة الديمقراطية بحيث تصبح قيمة مجتمعية

كما يتضمن ذلك بالاعتراف بجماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية في إطار التعددية السياسية لاسيما وأنها ذات ثقل مجتمعي كبير وعدم التعامل بالإقصاء مع أطراف العملية السياسية علي أن تعمل الجماعة هي نفسها بهذا المبدأ ودون اللجوء إلي تكريس الفوز لخدمة الجماعة وإنما يجب التنبيه إلي أن الممارسة الديمقراطية ليست معناها تسلط الأغلبية علي الأقلية أو العكس وإنما ضمان حقوق الأقليات وأخيراً عدم الرجوع إلي الدولة التسلطية بحيث تصبح صناديق الاقتراع مفرغة من معناها ومغيبة لكثل سياسية مهمة

أهم النتائج والتوصيات :

توصلت الورقة إلي عدد من النتائج المهمة جاءت كالآتي:

- مثلت الثورة المصرية الحالة الأكثر سرعة في التغيير من حيث قيام انتخابات ديمقراطية أسفرت عن فوز الإخوان المسلمين لكنها كانت الأسرع أيضاً في الانقلاب علي العملية الديمقراطية من قبل العسكر وبعض القوي الثورية.
- تمثل الحالة المصرية الارتداد نحو نظام الحكم القديم (نظام مبارك) في محاولة الإقصاء للإخوان المسلمين.
- مثلت مصر حالة من الانفلات الإعلامي في عدم مهنية الإعلام المصري لنقل الأحداث بشفافية حيث اثر في فترة الرئيس المعزول مرسي وقد تحول من مطالب للديمقراطية الحقيقية في عهد مرسي إلي متناول للمواضيع الأمنية في عهد السيسي.
- من جانب الرئيس مرسي وحكم الإخوان المسلمين لم يستطيع مرسي أن يرسى قواعد الديمقراطية كما انه أراد أن يحكم وبالتالي أضاع الفترة الانتقالية التي كانت تتطلب الائتلاف والتعاون بدلاً من التفرّد .
- الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يهتما منذ بداية الثورات العربية وتحديداً في الثورة المصرية إلا مصالحها فقط وكل الخطوات التي لها علاقة حث المصريين علي الانتقال إلي ديمقراطية يتمثل في الخطابة والبلاغة فقط .
- من خلال النتائج التي توصلت إليها الورقة توصي الورقة بالآتي :
- يجب الحفاظ علي مكتسبات الثورة المصرية المطالبة بالانتقال الديمقراطي بالعمل علي تبني النهج الديمقراطي ومراعاة احتياجات المرحلة الانتقالية من توافق وطني والاتفاق علي القضايا الوطنية تمهيداً للانتقال الديمقراطي وعلي الدول المصرية عدم الارتداد بالتفريط في المكاسب الكبيرة التي تحققت أو الإفراط في إقصاء الآخر .
- ضرورة حياد الإعلام العام والخاص في مصر والتناول المهني والموضوعي حفاظاً علي رسالة الإعلام التي تقوم محل السلطة الرابعة بالمراقبة وكشف الحقائق وعدم إتباع طرف سياسي والغلو والتطرف تجاه طرف آخر كما يحدث ضد الإخوان المسلمين .
- ضرورة تفعيل منظمات المدني واستقلاليتها وحياديتها ورفض محاولة استيلاء السلطات عليها وبالتالي إجهاض دورها في القيام بأهدافها التي نشأت من أجلها وذلك برفض تسييس عمل المنظمات والاكتفاء بالحياد والضغط من أجل تحقيق أهدافها .

- العمل علي منع التدخل الخارجي بتفعيل وتأهيل جامعة الدول العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وقيام تحالفات بين الدول العربية في مجال نشر الديمقراطية .

- ضرورة البحث في قضية الديمقراطية في العالم العربي أو الدول العربية لتعدد الجوانب التي يمكن مناقشتها في هذا الموضوع فمن الممكن تناول الديمقراطية "اثر الثقافة العربية في قيام الديمقراطية" كما يمكن تناولها في ظل البيئات الاخرى المتشعبة مثل " اثر نوع وشكل الاقتصاد في التحول أو الانتقال إلي الديمقراطية في البلدان العربية" أو "نوع النظام السياسي وإمكانية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية" وعموماً فالورقة توصي بتناول الانتقال الديمقراطي في الدول العربية لما له من أهمية في التنمية بجوانبها المختلفة .

المصادر والمراجع :

- (1) أحمد يوسف احمد - نيفين مسعد(تحرير) وآخرون ، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولي ، مايو 2011 ، ص 135-136 .
- (2) بهجت قرني ، الربيع العربي في مصر : الثورة وما بعدها ، مجلة السياسة الدولية ،السنة 35، العدد 406 /12/2012، ص 75 - 76 .
- (3) عادل محمد سليمان ، بين الثورة والانقلاب : معضلات مصر السياسية والأمنية ، موقع الجزيرة للدراسات علي شبكة الانترنت <http://studies.aljazeera.net> ، بتاريخ الاثنين 26 أغسطس 2013، بدون صفحة .
- (4) طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 407 ، السنة 35 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت /1 /2013 ، ص 87-88 .
- (5) أحمد يوسف احمد - نيفين مسعد (تحرير) وآخرون ، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير ، مصدر سابق ، ص 149 .
- (6) عادل محمد سليمان ، مصدر سابق ، بدون صفحة .
- (7) وجيه قانصو ، الثورات العربية ومشاركة الإسلاميين في السلطة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 407 ، السنة 35 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت /1 /2013 ، ص 101 - 102 .
- (8) عبد الغني عماد ، الإسلاميون بين الثورة والدولة : إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 417 ، السنة 36 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت /11 /2013 ، ص 135 - 136 .
- (9) علي الدين هلال (تحرير) وآخرون ، حالة الأمة العربية 2013 - 2014 مراجعات ما بعد التغيير ، مصدر سابق ، ص 175 .
- (10) علي الدين هلال (تحرير) وآخرون ، حالة الأمة العربية 2013 - 2014 مراجعات ما بعد التغيير ، مصدر سابق ، ص 175 .
- (11) هشام العوضي ، الإسلاميون في السلطة : حالة مصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 413 ، السنة 36 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت /7 /2013 ، ص 35 - 37 .

- (12) علي الدين هلال (تحرير) وآخرون ، حالة الأمة العربية 2013 - 2014 مراجعات ما بعد التغيير ، مصدر سابق ، ص 176 .
- (13) حسن نافعة ، تعقيب علي ورقة قدمها وحيد عبد المجيد بعنوان : ثورات الربيع العربي بعد ثلاث سنوات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 421 ، السنة 36 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت 3 / 2014 ، ص 53 - 54 .
- (14) مايكل هدمسون ، تحولات جيوسياسية صعود أسبوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط (حلقة نقاشية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 414 ، 2013/8 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ص 102 .
- (15) منار الشوريجي ، مداخل متشابكة : صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011 - 2013 ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 ابريل 2014 ، الأهرام التجارية للنشر ، قليبوب - مصر ، ص 12 - 13 .
- (16) وحيد عبد المجيد ، ثورات الربيع العربي بعد ثلاث سنوات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 421 ، السنة 36 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت 3 / 2014 ، ص 41 .
- (17) منار الشوريجي ، مداخل متشابكة : صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011 - 2013 ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 ابريل 2014 ، الأهرام التجارية للنشر ، قليبوب - مصر ، ص 12 - 13 .
- (18) فواز جرجس، تغييرات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 408 ، 2013/2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ص 72-73 .
- (19) أحمد يوسف احمد - نيفين مسعد(تحرير) وآخرون ، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير ، مصدر سابق ، ص 150 .
- (20) حسن نافعة : تعقيب علي ورقة قدمها وحيد عبد المجيد ، مصدر سابق ، ص 53 .
- (21) علي الدين هلال ، حال الأمة العربية : 2013 - 2014 مراجعات ما بعد التغيير ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 424 ، السنة 37 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان بيروت يونيو / 2014 ، ص 21 .